

صاحب الجلالة الملك يوجه رسالة إلى الوزير الأول

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه

خديمنا الأرضى وزيرنا الأرضى وزيرنا الأول الدكتور عز الدين العراقي.

أمنك الله ورعاك وسلام عليك ورحمة الله.

وبعد، فقد أعربت لنا عن رغبة حكومتنا في اعداد مخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمدة خمس سنوات، والتمست منا تحديد توجهاته وخطوطه الرئيسية.

إن تخطيط الاقتصاد لفترة معينة لا يخلو من مزايا، لكننا بعد إمعان النظر، استبعدنا هذه الفكرة مفضلين أن نرسم لك المسار الذي ينبغي أن يسلكه عملنا الاقتصادي خلال السنوات المقبلة، وسيكون هذا المسار بمثابة دليل لكل الأطراف الاقتصادية يوضح معالم الطريق الذي نريد لاقتصادنا أن يسير فيه.

وباستعمالنا للفظة «مسار» حرصنا على أن نوضح في ضوء تجربة سنوات عديدة تولينا خلالها مقاليد الحكم، ان تخطيطا على الصعيد الوطني هو في آن واحد ضرب من الوهم واختيار سياسي.

فهو ضرب من الوهم، لأن بلداً في طريق النمو، يعتمد على تقنيات تتطور باستمرار، وعلى وسائل إنتاج تخضع للمسافة والمباريات الدولية، ويحدد وتيرة تطوره تبعا لعوامل داخلية وخارجية، وهو اختيار سياسي قد يتناقض باستمرار مع التوجه الاقتصادي والاجتماعي الذي اختارته بلادنا، وبالفعل فإن كلمة «مخطط» تعني أول ما تعنيه أسبقية المسلمات على الواقع المحسوس، وعلى ما يستلزمه بوجه خاص الارتباط بالظروف المناخية وبالحوار الجهوي والقاري، والمغرب أصدق مثال لذلك بحكم موقعه الجغرافي، وفضلا عن هذا فإن كل مخطط وطني وإن بلغ من الدقة ما بلغ واعتني باعداده غاية الاعتناء، يظل معرضا للخطأ لا محالة لأنه عمل بشري، وهذا قد يفضي بنا إلى أشياء يستحيل تداركها حين يتعلق الأمر باختيارات اتخذت على وجه السرعة أو تحت ضغط الديماغوجية، أو اعترضتها ظروف لم تكن في الحسبان أو قوة قاهرة، وهذا هو ما يحصل كل يوم في العالم الذي نعيش فيه ونكافح.

وعلى العكس، نرى أن تخطيطنا يجب أن يكون في الحاضر والمستقبل على مستوى الجهة، لأنها الخلية التي تلائم وتناسب بلادنا وما يطبعها من تنوع.

إن العمل الذي نقوم به ونعتزم مواصلته نابع من تأمل عميق في مجموعة من الأصلاحات يرتبط بعضها ببعض، وتتعلق بالتعليم والتكوين، وبالادارة العمومية ونظام الضرائب، وبالانتاج الفلاحي والصناعي والمبادلات الخارجية.

وقد حملتنا الصعوبات الناجمة عن الأحوال المناخية التي عرفها المغرب خلال أربع سنوات متتالية،

والظروف الدولية العسيرة التي لم يكن لنا بد من التأثر بها، وما تولد عنها من محيط تميز بعدم الاستقرار، حملنا ذلك كله على اتخاذ تدابير اتسمت بما تقتضيه الحالة من دقة وصرامة، فاضصرنا العجز الحاصل في ميزانية الدول وفي مبادلاتنا الخارجية إلى أن نضع حدا لتصاعد جل نفقات التسيير وإلى إعادة النظر في النفقات المتعلقة بالاستثمار.

وسنواصل عملنا بنفس العزم ونفس الرغبة في التصحيح، بغية خلق وتنمية اقتصاد متوازن يستفيد منه الجميع.

ونظراً للأسباب التي سبق ذكرها فإن الاطار الذي نريد أن نرسمه لك لن يكون مخطط تنمية بالمعنى المصطلح عليه، بل مسارا ينبغي تحديد محاوره الرئيسية من الآن.

وستحتل الاستثمارات في العالم القروي طليعة الأولويات، الأمر الذي سيتيح تحقيق توزيع جغرافي أفضل للنمو الاقتصادي وتقليص الفوارق الجهوية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والغاية المنشودة هي تحسين ظروف المعيشة والعمل للسكان والسعي نحو الاكتفاء الذاتي الغذائي خاصة بالنسبة للمواد الحيوية من حبوب وسكر وزيوت غذائية ومنتجات حليبية.

وعلاوة على ذلك، فإن مجموع القطاعات الأخرى ستوجه مجهوداتها أكثر من ذي قبل، نحو العالم القروي الذي سيصبح نتيجة لذلك مركز استقطاب لأهم المشاريع الجديدة، كما ستولى عناية خاصة للحفاظ على المواد الطبيعية عن طريق محاربة التصحر وانجراف التربة واندثار الغابات وتلوث المياه.

ونظرا من جهة أخرى إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور المحرك في تنمية الثروة الوطنية وفي توزيعها على نحو أفضل فقد ارتأينا أن نجعل منها أداة متميزة لنمو بلادنا وتنميتها.

ودور المبادرة الخاصة في هذا المجال دور حاسم، وستدرس التدابير الكفيلة بتشجيعها ودعمها بكل ما تستحقه من عناية في إطار الحوار المستمر بين الأطراف المعنية، ولن تتدخل الدولة إلا للقيام بدورها في تحفيز وضبط النشاط الاقتصادي.

إن تكوين الانسان سيظل أحد اهتماماتنا الرئيسية الثابتة، وسيتم اعداد خطة لاصلاح التعليم وتكوين الأطر بغية جعل الطرق لتحصيل المعارف ملائمة لمتطلبات القرن الحادي والعشرين، وبطبيعة الحال فإن هويتنا وأصالتنا سيحافظ عليهما ويعمل على إغنائهما، وسيكونان محط عناية خاصة من جنابنا الشريف.

إن ترابط القضايا الاقتصادية وتداخلها لا يسمحان لنا بتاتا باهمال القطاعات الأخرى من اقتصادنا الوطني، ولهذا فسنعمل جاهدين كلما أمكننا ذلك على أن تتجه جميع المشاريع صوب المحاور الرئيسية لمسارنا على نحو يتسم بالتكامل والتناسق.

وسيكون إنتاج الماء الصالح للشرب والطاقة الكهربائية قاعدة تقوم عليهما استراتيجيتنا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارهما عنصرين ضروريين لرفاهية شعبنا، يجب أن تستفيد منهما المراكز الحضرية والقروية على السواء، وينطبق هذا الأمر أيضا على القطاعات التي تتوقف عليها الاستثمارات المنتجة، لاسيما التجهيزات الخاصة بالمواصلات السلكية واللاسلكية.

ويقتضي حرصنا على موازنة حساباتنا الخارجية استمرار جهودنا لتنمية صادراتنا والنهوض بالسياحة



وتشجيع التحولات التي يقوم بها عمالنا في الخارج.

أما المكاتب والمؤسسات العمومية وشبه العمومية فهي الآن موضوع دراسة تستهدف إدخال إصلاح جذري عليها، يرمي إلى إعادة النظر في دورها كأداة للسياسة الاقتصادية والمالية للدولة حتى يتسنى لها أن تسهم في تحقيق أهدافنا التنموية.

وموازاة لذلك، ستواصل الجهود المبذولة في مجال التخطيط الجهوي في إطار تشاور واسع تشارك فيه جميع الأطراف الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا ستصبح الجهة مجالا متميزا تتبلور فيه بتكافل وتناسق أولويات الاقتصاد الوطني في قطاعيه العام والخاص بغية تحقيق تهيئة رشيدة للتراب الوطني.

وفي هذا الصدد يعتبر دور الجماعات المحلية دوراً أساسياً، ولتمكينها من القيام به على الوجه الأكمل سيعمل على اعداد برنامج جريء لضبط مواردها البشرية والمالية بغية تحقيق توازن أفضل بين دور الدولة ودور الجماعات المحلية في الميدان الاقتصادي.

ولاشك في أن هذه الديناميكية الجديدة ستخلف آثارا حميدة على النمو الاقتصادي والتشغيل، وعلى تحسين مداخيل السكان القرويين.

وبالنسبة للتشغيل فإن كل الأطراف الاقتصادية المعنية مدعوة إلى أن تعتبره عنصراً أساسياً في التنمية الاقتصادية سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، وستتخذ سلسلة من التدابير المنسقة لتيسير الاندماج المهني للشباب غير العاملين، ولحفز المبادرة الخاصة وتنمية روح الاقدام على إنشاء مشروعات خاصة لدى حاملي الشهادات من الشباب.

ولتنفيذ السياسة الاقتصادية التشاورية التي ننوي نهجها ينبغي الاعتماد في جميع الحالات على الأساليب التعاقدية : اتفاقيات عقود... الخ، وستركز هذه الاجراءات على الالتزام المتبادل بين الدولة والمتعاقدين الرئيسيين معها، المتمثلين في المؤسسات العمومية أو الخاصة أو الجماعات المحلية.

ولنا اليقين أننا بوضع اقتصادنا في المسار الذي رسمناه سنضمن للمواطنين تحقيق ازدهار أكبر وتلبية احتياجاتهم على نحو أفضل في إطار احترام الحريات وقيمنا المقدسة.

والله نسأل أن يهدينا سواء السبيل، وأن يكلل مسعانا بالتوفيق لما فيه خير الأمة.

الثلاثاء 13 رمضان 1407 — 12 مايو 1987